تحولات مسار الهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا: دراسة مقارنة بين المسارين المتوسطي والأطلسي

سلوى مازوز[1]، ميمون المهداوي[2]، رضوان ماضي[3]

1 طالبة باحثة، مختبر دينامية المشاهد الجغرافية، المخاطر والثرات، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الأداب والعلوم الإنسانية بني ملال،

Salwamazouz1996@gmail.com

2 أستاذ باحث، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الأداب والعلوم الإنسانية بني ملال،

gestion1mimoun@gmail.com

3 أستاذ باحث، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الأداب والعلوم الإنسانية بني ملال،

madi_redouane@hotmail.com

الملخص

تركز هذه الدراسة على ظاهرة الهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا، مع مقارنة بين مساري العبور البحري: المسار المتوسطي نحو جنوب إسبانيا والمسار الأطلسي نحو جزر الكناري. وتكشف النتائج أن ارتفاع أعداد الاقصرين المغاربة الذين يصلون بشكل منفرد يعكس تفاعل مجموعة من العوامل البنيوية، بما في ذلك التشديد الأمني على المسار المتوسطي، مما يؤدي الى إعادة توجيه التدفقات نحو المسار الأطلسي الأكثر خطورة، وصعوبة الوصول الى اليات حماية فعالة، كما تبين الدراسة أن ظروف الرحلة تختلف بين المسارين، وأن ذلك يؤثر في مستوى المخاطر النفسية والإجتماعية للمهاجرين قبل وبعد الوصول. إضافة الى ذلك، تواجه سياسات الإستقبال والإدماج في إسبانيا تحديات بنيوية مرتبطة بالإكتضاض والضغط على الموارد المتاحة، مما يؤثر في جودة الحماية المقدمة للقاصرين. تشمل الدراسة تحليلا قانونيا وسوسيولوجيا يعكس محدودية الإستجابة الحالية مقارنة بحجم التدفقات وخصائص هذه الفئة الهشة، داعية الى مقاربة شمولية تربط السياسات الوطنية والسياسات الأوروبية في إطار إحترام مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية، القاصر غير المرافق، جزر الكناري، السياسات الأوروبية.

Absrtact

Cette étude se concentre sur le phénomène de l'immigration irrégulière des mineurs marocains non accompagnés vers l'Espagne, en comparant les deux voies de traversée maritime : la route méditerranéenne vers le sud de l'Espagne et la route atlantique vers les îles Canaries. Les résultats révèlent que l'augmentation du nombre de mineurs marocains arrivant seuls reflète l'interaction d'un ensemble de facteurs structurels, notamment le renforcement des mesures de sécurité sur la route méditerranéenne, ce qui entraîne un réacheminement des flux vers la route atlantique, plus dangereuse, et rend difficile l'accès à des mécanismes de protection efficaces. L'étude montre également que les conditions du voyage diffèrent entre les deux routes, ce qui influe sur le niveau de risques psychologiques et sociaux pour les migrants avant et après leur arrivée. De plus, les politiques d'accueil et d'intégration en Espagne sont confrontées à des défis structurels liés à la surpopulation et à la pression sur les ressources disponibles, ce qui affecte la qualité de la protection offerte aux mineurs. L'étude comprend une analyse juridique et sociologique qui met en évidence les limites de la réponse actuelle par rapport à l'ampleur des flux et aux caractéristiques de cette catégorie vulnérable, et préconise une approche globale reliant les politiques nationales et européennes dans le respect du principe de l'intérêt supérieur de l'enfant.

Mots clé : Migration irrégulière, mineurs non accompagnés, îles Canaries, politiques européennes

تقديم

أضحت الهجرة غير النظامية للقاصرين غير المرافقين إحدى أبرز القضايا التي تشغل الأجندة الأوروبية والمتوسطية خلال العقدين الأخرين، لما تطرحه من إشكالات إنسانية وقانونية وأمنية متشابكة. ويحتل القاصرون المغاربة موقعا بارزا داخل هذه الدينامية، خاصة في إتجاه إسبانيا التي تمثل الوجهة الرئيسية بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية والإجتماعية. وتتم هذه الهجرة عبر مسارين رئيسيين: المسار المتوسطي نحو جنوب إسبانيا، والمسار الأطلسي محو جزر الكناري، وهو مسار عرف تصاعدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة مع تشديد على الطرق التقليدية. ولا تعكس هذه التحركات مجرد إنتقال جغرافي، بل هي نتاج تفاعل معقد بين عوامل الطرد داخل المجتمع المغربي كالهشاشة الاجتماعية والإقتصادية وتفكك بعض الأطر الأسرية وعوامل الجذب المرتبطة بصورة أوروبا كفضاء للفرص والحماية. كما أن سياسات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ضبط الحدود الأوروبية تسهم بدورها في إعادة توجيه التدفقات، بحيث يتحول المهاجرون الى مسارات أكثرخطورة كلما أغلقت المسارات الأقرب والأقل كلفة. وفي هذا السياق، يبرز المسار محو جزر الكناري بوصفه خيارا محفوفا بالمخاطر، لكنه متاح في ظل القيود المفروضة على العبور عبر مضيق جبل طارق. وتمكن أهمية التمييز بين المسارين في إختلاف خصائص الرحلة وتركيبة المهاجرين ومستوى المخاطر، إضافة الى تباين أنماط الإستقبال والحماية بعد الوصول. فالقاصر الذي يصل عبر المسار المتوسطي لا يواجه الظروف نفسها التي يواجهها نظيره الواصل الى جزر الكناري، سواء من حيث مدة العبور أو الضغط على مراكز الإستقبال أو فرص إعادة التوزيع والإندماج. ومن تم فإن دراسة هذه الظاهرة من منظور مقارن تتيح فهما أدق للعوامل المحددة لإختيار المسار ولإنعكاساته على الوضع القانوني والإجتماعي للقاصرين. وإنطلاقا من ذلك، يسعى هذا المقال الى تحليل القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا في ضوء المقارنة بين مساري الكناري والمتوسط، من خلال التطرق أولا الى المحددات البنيوية التي تدفع الى الهجرة وتوجه إختيار المسار، تم دراسة خصائص الرحلة والمخاطر المرتبطة بكل طريق، وأخيرا تحليل أوضاع القاصرين بعد الوصول وأفاق الحماية والإندماج داخل المجتمع المستقبل. وبذلك يهدف البحث الى الإسهام في فهم أعمق لدينامية هذه الهجرة بإعتبارها ظاهرة مركبة تتجاوز البعد الأمني لتشمل أبعادا إجتماعية ومجالية وإنسانية

إشكالية البحث

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو أوروبا، خاصة نحو إسبانيا عبر مسارين رئيسيين: المسار الأطلسي محو جزر الكناري والمسار المتوسطي محو جنوب إسبانيا. وتعكس هذه الظاهرة تفاعل عوامل إجتماعية وإقتصادية وأسرية ومجالية داخلية داخل المغرب مع سياسات الهجرة الأوروبية وإجراءات مراقبة الحدود. غير أن إختلاف خصائص كل مسار من حيث المخاطر، وتركيبة المهاجرين، وأنماط الإستقبال، يطرح تساؤلات حول دوافع إختيار القاصرين المغاربة لسار دون أخر، وحول تأثير ذلك في فرص الحماية والإندماج.

إلى أي حد تختلف دينامية هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا بين مساري الكناري والمتوسط، وما العوامل المحددة لإختيار المسار، وكيف تنعكس هذه الإختلافات على أوضاعهم القانونية والإجتماعية بعد الوصول؟

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فرضيات البحث

- **الفرضية الأولى**

يرتبط إختيار القاصرين المغاربة لمسار الهجرة بدرجة تشديد المراقبة الحدودية، بحيث يؤدي تضييق المسار المتوسطي الى توجيه التدفقات نحو المسار الأطلسي الأكثر خطورة

- **الفرضية الثانية**

تختلف الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للقاصرين المغاربة بإختلاف المسار، حيث يغلب على مسار الكناري القادمون من أوساط أكثر هشاشة وموارد محدودة مقارنة بمسار المتوسط.

- **الفرضية الثالثة**

تؤثر مسار الوصول في نوعية الحماية والإندماج التي يحصل عليها القاصر، إذ يواجه الوافدون الى جزر الكناري ظروف إستقبال أكثر ضغطا وتأخيرا في إجراءات التسوية مقارنة بالمهاجرين عبر المسار المتوسطي.

أهداف البحث

يهدف هذا المقال الى تحليل المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا، من خلال إبراز العوامل الاجتماعية والإقتصادية والأسرية والمجالية التي تدفعهم الى الهجرة غير النظامية وتوجه إختيارهم بين المسار المتوسطي والمسار الأطلسي نحو جزر الكناري. ومقارنة خصائص الرحلة والمخاطر المرتبطة بكل مسار عبر دراسة ظروف العبور وشبكات التهريب ومستوى الخطورة الإنسانية، مع التركيز على خصوصية هجرة القاصرين باعتبارهم فئة هشة معرضة لمخاطر مضاعفة. كما نختم بتقييم أوضاع القاصرين بعد الوصول وأفاق الحماية والإندماج وتأثير منطقة الوصول الأولى في المسار المستقبلي للقاصر وفرص إدماجه داخل المجتمع المستقبل.

المحاور الرئيسية

لمعالجة موضوع هذا المقال تم تقسيم العمل الى 3 محاور أساسية وهي على النحو التالي:

المحور الأول: المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين

1-العوامل الاجتماعية والإقتصادية الدافعة للهجرة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2-أثر سياسات مراقبة الحدود في توجيه المسارات

المحور الثاني: خصائص الرحلة والخصائص المرتبطة بكل مسار

1-ظروف العبور عبر المسار المتوسطي

2-شبكات التهريب وإستغلال القاصرين في المسارين الأطلسي والمتوسطي

المحور الثالث: أوضاع القاصرين بعد الوصول وأفاق الحماية والإندماج

1-التحديات الاجتماعية والنفسية بعد الوصول

2-فرص الإندماج وحدودها

تقديم المجال المدروس

الخريطة رقم 1: تقديم مجالات النشيطة للهجرة غير النظامية عبر المسارين

المصدر: عن الخريطة الطبوغرافية 2026

تقع إسبانيا في الجنوب الغربي لأوروبا، ويعتبر مضيق جبل طارق الفاصل بينها وبين المغرب بمسافة لا تتجاوز 14 كيلومتر في أضيق نقاطه، مما يجعلها الدولة الأوروبية الوحيدة التي تشترك في حدود برية مع دولة أفريقية عبر مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، وتبلغ المسافة البحرية بين الموانئ الإسبانية الجنوبية والسواحل المغربية الشمالية حوالي 30 كيلومتر، فيما تمتد المسافة الى نحو 100 كيلومتر بين جزر الكناري والسواحل الصحراوية المغربية، هذا القرب الجغرافي الفريد بين البلدين، والممتد على طول 1200 كيلومتر

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

من الساحل المتوسطي الى المحيط الأطلسي، ما جعله يشكل إحدى أقصر مسارات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا، حيث تحولت المياه الفاصلة بينهما الى رقعة لأزمة إنسانية مستمرة.

المحور الأول: المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين

يعد فهم المحددات البنيوية لهجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين، مدخلا أساسيا للإحاطة بالعمق التاريخي والإقتصادي والإجتماعي لهذه الظاهرة. فهجرة القاصرين لا تمثل مجرد إمتداد لحركات الهجرة التقليدية، بل تجسد تحولات عميقة مرتبطة بهياكل إنتاجية للفقر والإقصاء في بلدان المنشأ، مع وفرة الطاقات الشبابية التي تفتقر الى أفاق مستقبلية. وفي الوقت الذي أعادت فيه السياسات الأمنية الأوروبية رسم خريطة المسارات الهجروية، تحولت الهجرة الى أشكال أكثر هشاشة تطال الفئات الأكثر ضعفا، حيث يصبح القاصر فاعلا في سياق حدوديات بنيوية تضعف القدرة في البلد الأصلي، وتعزز جاذبية الشمال كفضاء للتحرر من قيود الجمود الطبقي والبطالة.

1-العوامل الدافعة ودور الأسرة في قرار الهجرة

شكل تحليل العوامل الدافعة لهجرة المغاربة، وخاصة القاصرين، مدخلا مهما لفهم هذه الظاهرة بوصفها نتاجا لإختلالات بنيوية إقتصادية وإجتماعية ومجالية متداخلة، إذ تشير نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2024 إلى أن نسبة البطالة في صفوف الشباب تدور في حدود ربع الفئة النشيطة تقريبا بما يقدر ب 23% على الصعيد الوطني، حيث يعرف الوسط الحضري إرتفاعا في نسبها، بينما يظل جزء مهم من المشتغلين متركزا في القطاع غير المهيكل الذي يغطي قرابة ثلثي اليد العاملة غير الفلاحية، وهو ما يعكس هشاشة الإدماج المهني وضعف الاستقرار الاقتصادي. كما تتفاقم هذه الوضعية بفعل التفاوتات المجالية الحادة، حيث تسجل المناطق القروية والجبلية معدلات فقر وهشاشة أعلى، وتظل أكثر عرضة لتقلبان النشاط الفلاحي المرتبط بالجفاف والتغيرات المناخية، مما يدفع الأسر إلى إعتماد الهجرة كإستراتيجية لتنويع مصادر الدخل، وهو ما تؤكده تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تمثل حوالي 8 % من الناتج الداخلي الخام، بما يعزز ثقافة الهجرة كإستثمار عائلي. وعلى المستوى الاجتماعي، يسهم ضعف جودة الخدمات الأساسية وإرتفاع معدلات الهدر المدرسي "تتجاوز في بعض المستويات الإعدادية 10% سنويا" في تغذية مسارات الإقصاء المبكر، خاصة لدى القاصرين، الذين يجدون أنفسهم خارج المدرسة وسوق الشغل في أن واحد ما يعمق الإحساس بالحرمان النسبي مقارنة بنظرائهم في الضفة الشمالية للمتوسط. كما تلعب شبكات الهجرة دورا مهما في هذه الدينامية، إذ تظهر الإحصاءات الأوروبية أن المغاربة يشكلون إحدى أكبر الجاليات غير

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الأوروبية في إسبانيا، وأن نسبة مهمة من القاصرين غير المرافقين هناك تنحدر من المغرب، وهو ما يعزز الطابع التراكمي للهجرة وفق منطق الشبكات. وضمن هذا السياق، يمكن تفسير الظاهرة نظريا يتكامل عدة مقاربات: فالنظرية الكلاسيكية الجديدة تبرز أثر فروق الدخل وفرص الشغل، بينما تؤكد نظرية الاقتصاد الجديد للهجرة الطابع الأسري لقرار الهجرة كأالية لتقليل المخاطر، في حين تفسير نظرية الشبكات والتراكم النسبي إستمرار التدفقات بفضل الروابط الاجتماعية العابرة للحدود، وتسلط نظرية الحرمان النسبي الضوء على دور التفاوتات المتصورة في تغذية الطموح للهجرة، خاصة في ظل العولمة الرقمية التي تنقل صور الرفاه والنجاح في الديار الأوروبية. وبذلك تبدو هجرة القاصرين المغاربة، خصوصا نحو إسبانيا، نتيجة تفاعل مركب بين ضغط البنية الاقتصادية والإجتماعية من جهة، وجاذبية الفرص المتخيلة والواقعية في بلد المقصد من جهة أخرى، بما يجعلها إستراتيجية للهروب من الهشاشة والسعي الى إعادة بناء المسار الحياتي خارج حدود البلد الأصلي.

يعد دور الأسرة والشبكات الاجتماعية عاملا حاسما في تشكيل قرار الهجرة، خصوصا في حالة القاصرين غير المرافقين، حيث لا يفهم الرحيل بوصفه خيارا فرديا بقدر ما هو إستراتيجية عائلية وجماعية لإعادة توزيع الفرص وتقليل المخاطر الاقتصادية والإجتماعية. ففي السياق المغربي، تظهر العديد من الدراسات أن الأسرة قد تضلع بدور مباشر في دفع أحد أبنائها للهجرة، إما عبر التمويل الجزئي لتكاليف الرحلة أو عبر التشجيع المعنوي، إنطلاقا من إعتبار الهجرة إستثمار طويل الأمد يعول عليه لتحسين الظروف المعيشية للأسر من خلال التحويلات المالية. ويعزز هذا التوجيه الوزن الكبير لهذه التحويلات التي تمثل 8% من الناتج الداخلي الخام، ما يجعلها أحد أهم مصادر العملة الصعبة، ما يرسخ فكرة أن الهجرة مسار ناجح للرقي الاقتصادي. حيث ينظر القاصر الى الهجرة كوسيلة للهروب من وضعية غير مستقرة أو لتحقيق الإستقلال في وقت وجيز. والى جانب الأسرة، تمثل الشبكات الاجتماعية "التي تتكون بدورها من الأقارب والأصدقاء المتواجدين بالخارج ما يعرف أيضا بالشتات" بنية داعمة تقلل من كلفة الهجرة ومخاطرها، إذ توفر معلومات دقيقة حول مسارات العبور وفرص العمل والسكن وإجراءات التسوية، بل وقد تؤمن الإستقبال الأولي في بلد المقصد. وتظهر المعطيات الأوروبية أن المغاربة يشكلون إحدى أكبر الجاليات غير الأوروبية في إسبانيا بمعدل يفوق 800 ألف مقيم، وهو ما يخلق قاعدة شبكية واسعة تسهل إستمرار التدفقات، نهيك عن أعداد القاصرين غير المرافقين المغاربة المسجلين في مراكز الإيواء الإسبانية، ما يعكس قوة الروابط العابرة للحدود، ووفق نظرية الشبكات، فإن كل موجة هجرة تولد موجات لاحقة عبر ما يسمى بالأس المال الاجتماعي للهجرة، حيث تتحول المعلومات والخبرة المتراكمة الى مورد جماعي يخفض عتبة المخاطرة وتجعل الهجرة خيارا قابلا للتحقق حتى للفئات الأكثر هشاشة. كما تنسجم هذه المعطيات مع نظرية الاقتصاد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الجديد للهجرة التي تؤكد أن قرار الهجرة يتخذ على مستوى الأسرة بهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد على الاقتصاد المحلي غير مستقر، ومع نظرية التراكم السببي التي تفسر كيف تصبح الهجرة عملية ذاتية الإستمرار بمرور الزمن. ولا يقتصر تأثير الشبكات على الدعم المادي، بل يمتد الى البعد الرمزي والثقافي، إذ يساهم نجاح بعض المهاجرين في الخارج في تعزيز المكانة الاجتماعية لعائلاتهم داخل المجتمع المحلي، ما يولد ضغطا إجتماعي على الشباب لنهج نفس المسار، خاصة في المناطق التي ترسخت فيها ثقافة الهجرة عبر أجيال متعاقبة. كما تنقل وسائل التواصل الحديثة قصص النجاح والصور الإيجابية للحياة في الخارج، بينما تهمش التجارب الفاضلة أو الخطيرة، ما يؤدي الى بناء تمثلات متفائلة تشجع على المغامرة. وبذلك يتضح أن قرار هجرة القصارين المغاربة نحو أوروبا وبالأخص الى اسبانيا هو نتاج تفاعل مركب بين حسابات أسرية إقتصادية، ورأس مال إجتماعي عابر للحدود، وتمثلات ثقافية إيجابية عن الهجرة، الأمر الذي يجعل الشبكات الاجتماعية ليست مجرد عامل مساعد، بل بنية منتجة للهجرة ذاتها تضمن استمراريتها رغم تشديد سياسات المراقبة والمخاطر المتزايدة.

2-أثر سياسات مراقبة الحدود في توجيه المسارات

يشكل أثر سياسات مراقبة الحدود أحد أكثر العوامل حسا في إعادة تشكيل جغرافية الهجرة غير النظامية، إذ تظهر الأدبيات والبيانات الميدانية أن تشديد الضبط لا يؤدي بالضرورة الى تقليص حجم التدفقات يقدم ما يعيد توجيهها نحو مسارات بديلة أكثر خطورة وكلفة, ففي الفضاء الأورو-متوسطي، أدى تعزيز المراقبة في المعابر البرية لمدينتي سبتة ومليلية، وتكتيف الدوريات البحرية والتقنيات الرصدية، الى تراجع العبور المباشر عبر مضيق جبل طارق، لكنه ساهم بالمقابل في بروز الطريق الأطلسي[42] نحو جزر الكناري بإعتباره المسار الأكثر ولوجا رغم طوله وخطورته, كما تشير المعطيات الى أن هذا المسار أصبح الأكثر فتكا عالميا، ففي سنة 2024 سجل ما لا يقل عن 10457 وفاة على الحدود البحرية الغربية لأوروبا، منها حوالي 9757 حالة على الطريق الأطلسي وحده ليمثل نسبة 93%، مع وجود 1500 طفل ومراهق بين الضحايا، وهو ما يعكس إنتقال الهجرة الى المسالك بعيدة عن الرقابة المباشرة رغم خطورتها، كما شهدت السنة نفسها وصول رقم قياسي يقارب 46877 مهاجر الى جزر الكناري، ما يؤكد أن تشديد الرقابة في مسارات أخرى لم يمنع التدفق بل أعاد تركيزه جغرافيا. وفي سنة 2025 ورغم إنخفاض أعداد الوافدين بنحو 40% مقارنة بالسنة السابقة، لازالت الخسائر البشرية بمستويات مرتفعة، إذ يقدر عدد الوفيات بأكثر

[42] يقصد به طريق الهجرة البحرية غير النظامية الذي يربط السواحل الغربية لشمال وغرب إفريقيا بجزر الكناري عبر المحيط الأطلسي ، ويتميز بطول مسافته وإرتفاع مخاطره مقارنة بالمسارات المتوسطية، نتيجة العبور في مياه مفتوحة وظروف مناخية قاسية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

من 3000 شخص بينهم مئات القاصرين، بينها تشير تقديرات أخرى الى فقران نحو 1865 شخصا خلال الأشهر الخمسة الأولى فقط[43].

المبيان رقم 1: نسبة الوفيات حسب مسارات الهجرة

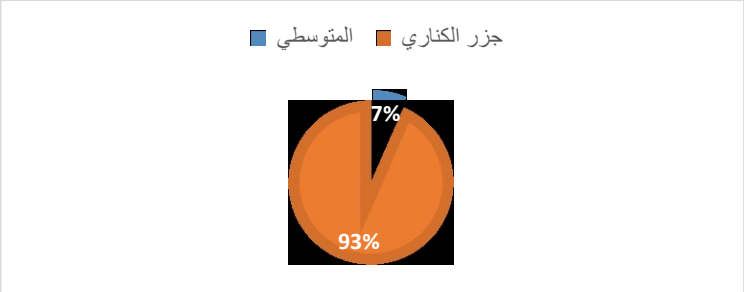

https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

وتكشف هذه الأرقام عن مفارقة أساسية: فكلما إشتد الردع إرتفعت المخاطر بدل أن تختفي الهجرة. فقد أدى إغلاق المسارات القصيرة نسبيا الى إعتماد قوارب بدائية تنطلق من سواحل أبعد، ما يضاعف مدة الرحلة وإحتمالات الغرق أو الضياع في عرض المحيط. وتشير تقارير إسبانية الى أن المسار الأطلسي وحده قد حصد قرابة 10000 وفاة في 2024، في حين سجلت 700 حالة وفاة على المسارات المتوسطية نحو إسبانيا، وهو فارق يعكس إنتقال مركز الخطورة نتيجة سياسات الضبط. كما سجل في الأشهر الأولى من سنة 2024 ما يزيد عن 4800 وفاة[44]. وتكشف هذه المعطيات عن مفارقة أساسية، فكلما إشتد الردع إرتفعت المخاطر بدل من الحد من الهجرة. فقد أدى إغلاق المسارات القصيرة نسبيا الى إعتماد قوارب بدائية تنطلق من سواحل أبعد من غرب إفريقيا مما يضاعف مدة الرحلة وإحتمالات الغرق أو الضياع في عرض المحيط. وتشير تقارير إنسانية الى أن الطريق الأطلسي وحده قد حصد قرابة 10000 وفاة سنة 2024، في حين سجل 700 حالة وفاة على المسارات المتوسطة نحو إسبانيا، وهو فارق يعكس إنتقال مركز الخطورة نتيجة تشديد المراقبة. [45]

من ناحية أخرى، أسهم تشديد المراقبة في تعزيز إقتصاد التهريب، إذ ارتفعت كلفة العبور وتزايد إعتماد المهاجرين على شبكات منظمة تملك القدرة على تجاوز الرقابة واختيار مسارات أقل مراقبة. وتشير البيانات الى أن هذه الشبكات غيرت أيضا نقاط الانطلاق والوجهات، فمع تضييق الخناق على بعض السواحل

[43] https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied
[44] https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied
[45] كما سُجل في سنة 2024 ما يزيد عن **4,800وفاة في خمسة أشهر فقط** أثناء محاولة الوصول إلى الكناري، أي بمعدل يقارب 33 ضحية يومياً

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المغربية، حيث برزت مسارات جديدة نحو جزر البليار، بتسجيل زيادة في حركة القوارب وعدد الحوادث البحرية بأكثر من 300 حالة غرق موثقة سنة 2024. وعلى المستوى النظري، يمكن تفسير هذه الدينامية عبر عدة مقاربات متكاملة، كما توضح سياسات المراقبة أن تشديد يؤدي الى تغير المسارات مكانيا وفق أزمنة مغايرة ومختلفة عن المعتاد بدل إنهائها. بينما تفسر نظرية الشبكات قدرة المهاجرين على إعادة إنتاج طرق بديلة إعتمادا على المعلومات والدعم العابر للحدود، كما تبرز نظرية التراكم النسبي كيفية تحول الهجرة الى عملية ذاتية الاستمرار رغم تعدد المخاطر. أما مقاربة الفعل العقلاني غير أن الأفراد يقارنون بين المخاطر والعائد المتوقع، فإذا ظل إحتمال الوصول قائما ولو بنسبة ضئيلة فإن التراجع والردع يفقد جزءا كبيرا من ففعاليته. وفي حالة القاصرين المغاربة، أدى تشديد الرقابة البرية الى زيادة الإعتماد على العبور البحري أو الاختباء في وسائل النقل أو محاولات التسلل الجماعي، ما يجعل هذه الفئة الأكثر هشاشة عرضة للإستغلال والعنف وكذا الغرق. يمكن أن نخلص من تحليلنا هذا أن سياسات مراقبة الحدود لا تعمل فقط كأداة للمنع، بل كألية لإعادة هندسة الجغرافيا الفعلية للهجرة، حيث تحولت التدفقات من مسارات أقصر وأقل خطورة الى أخرى أطول وأكثر فتكا، دون معالجة الأسباب البنيوية الدافعة للرحيل.

المحور الثاني: مقارنة خصائص الرحلة ومخاطر المسارات بين المسار المتوسطي والأطلسي للهجرة غير النظامية للقاصرين المغاربة غير المرافقين

تتسم خصائص الرحلة والخصائص المرتبطة بكل مسار في الهجرة غير النظامية يتنوع واضع يعكس الطرق وإختلاف ضروف العبور من حيث المدة والكلفة والمخاطر, فالمسار المتوسطي يتميز بقصر المسافة وسرعة التنفيذ، لكنه يظل محفوفا بمخاطر الغرق وتشديد المراقبة، بينما يتسم المسار الأطلسي بطول الرحلة وإرتفاع تكلفتها وخطورتها، حيث تزداد إحتمالات الوفاة بسبب الظروف البحرية القاسية ونقص الموارد, أما المسارات البرية، خاصة عبر سبتة ومليلية، فتتسم بقصرها الزمني مقابل ارتفاع المخاطر الأمنية المرتبطة بالتسلل والمواجهة مع أجهزة المراقبة. كما تختلف الرحلات من حيث درجة التنظيم والإعتماد على شبكات التهريب، وقد تكون مباشرة أو مجزأة عبر مراحل متعددة، وهو ما يعكس طابعها الدينامي الذي يتأثر بسياسات الحدود وتحولات الجغرافيا. وبذلك، فإن كل مستر يكتسب خصوصياته التي تحدد طبيعة تجربة العبور مستوى المخاطر وفرص الوصول.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1-ظروف العبور عبر المسارين المتوسطي والأطلسي

تتميز ظروف العبور عبر المسار المتوسطي الغربي وخاصة من السواحل المغربية نحو جنوب إسبانيا بطابع مركب يجمع بين المخاطر الطبيعية، والقيود الأمنية، وهشاشة التنظيم، مما يجعل الرحلة مرحلة حاسمة وخطيرة في مسار الهجرة غير النظامية للقاصرين. فبالرغم من قصر المسافة الجغرافية "ما يقارب 14 كلم في أضيق نقطة"، فإن هذا المسار لا يخلو من مخاطر مرتفعة، إذ تتم عملية العبور غالبا في قوارب مطاطية أو خشبية صغيرة مكتظة وتفتقر لشروط السلامة خاصة أن الفئة المهاجر غير قادرة عل تحمل عناء الرحلة. مع غياب وسائل الملاحة والإنقاذ، ما يرفع إحتمال الغرق حتى في رحلات قصيرة زمنيا. إن الرحلة عبر المتوسط تظل خطيرة للغاية، حيث يواجه المهاجرون مخاطر مرتبطة بالبحر نفسه من تيارات، وسوء الأحوال الجوية الى جانب مخاطر بشرية ناتجة عن شبكات التهريب وسوء المعاملة أثناء التنقل. كما أن تشديد سياسات مراقبة الحدود من قبل الدول الأوروبية، خاصة عبر تكثيف الدوريات البحرية والتقنيات الرصدية، يدفع المهاجرين الى إعتماد إستراتيجيات التفادي[46] ما يزيد من إحتمالية وقوع الحوادث الوخيمة والمميتة. الى جانب ذلك، تجزم أن ظروف العبور لا تنفصل عن دور شبكات التهريب التي تتحكم وفي تنظيم الرحلة وتوقيتها، حيث يتعرض المهاجرون ومن بينهم القاصرون لمخاطر الإستغلال والعنف وكذا الإبتزاز، سواء قبل الإنطلاق أو أثناء العبور. وتشير تقارير مشتركة الى أن المهاجرين في طريقهم نحو سواحل المتوسط يواجهون أشكالا شديدة من العنف والإنتهاك، تمتد من المسارات البرية الى لحظة العبور البحري. كما تبرز هذه الرحلة ضمن ما يعرف بالتدفقات المختلطة، حيث يمر الأفراد غبر عدة بلدان وظروف غير مستقرة قبل الوصول، ما يعمق هشاشتهم القانونية والإجتماعية.[47] ومن حيث النتائج، تشير بيانات UNHCR الى إستمرار تسجيل وفيات وإختفاءات في البحر الأبيض المتوسط، ما يعكس أن خطر الموث يظل قائما رغم قصر المسافة، كما أن إحتمالات الإعتراض أو الإنقاذ مرتفعة نسبيا في هذا المسار بسبب قربه الجغرافي وكثافة المراقبة. وهو ما يجعل تجربة العبور غير يقينية، فقد تنتهي بالوصول، أو الإرجاع، أو الإحتجاز المؤقت. وبالنسبة للقاصرين المغاربة غير المرافقين، تتضاعف هذه المخاطر بسبب غياب الحماية القانونية وإعتمادهم على وسطاء، بل قد يستغل في قيادة القوارب لتخفيف العقوبات على المهربين. وعليه، يمكن القول إن العبور عبر المسار المتوسطي ليس مجرد إنتقال جغرافي قصير، بل تجربة معقدة تتقاطع فيها المخاطر الطبيعة مع القيود الأمنية والإقتصاد غير المشروع للتهريب، مما يجعلها مرحلة حاسمة تعكس هشاشة المهاجرين وخاصة القاصرين وتبرز حدود فعالية سياسات الضبط الحدودي

[46] وهي إستراتيجية ينهجها المهاجرين لتفادي الوقوع في يد السلطات عن طريق الإبحار ليلا وفي ظروف مناخية غير ملائمة

[47] emergency.unhcr.org

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

في الحد من الظاهرة دون تقليص مخاطرها. أما بالنسبة لظروف العبور عبر المسار الأطلسي نحو جزر الكناري فهي تتميز بدرجات عليا من التعقيد والخطورة مقارنة بالمسار المتوسطي، حيث تمثل هذه الرحلة نموذجا للهجرة طويلة المدى التي تجمع بين الإمتداد الجغرافي القاسي والهشاشة اللوجستية وضعف إمكانيات التدخل والإنقاذ. فالمهاجرون "ومن ضمنهم القاصرون المغاربة" ينطلقون من جنوب المغرب قاطعين مسافات قد تتجاوز 1000 كيلومتر في عرض المحيط، في رحلات قد تستغرق أياما عديدة، والتي قد تجاوز 3 أيام في أغلب الرحلات. إن هذا المسار يتميز عن المسار الأول بإرتفاع معدلات الوفيات نتيجة عوامل متعددة لعل أهمها التيارات القوية، سوء الأحول الجوية، نقص في الهياه والغذاء وإحتمالية الضياع في عرض البحر، حيث سجلت الأف الوفيات سنويا وفق تقديرات منظمات غير حكومية، ما يجعل منه أخطر طرق الهجرة عالميا. كما تتم الرحلة عادة على مثن قوارب خشبية تقليدية أو زوارق صيد ير مجهزة لعبور المحيط، وغالبا ما تكون محملة بأعداد كبيرة تفوق طاقتها الإستعابية، ما يزيد من إحتمال الغرق والإنقلاب. كما يتميز مسار هذه الرحلة بضعف فرص الإنقاذ مقارنة بالمسار المتوسطي، نظرا لبعد المسافات وقلة التغطية البحرية، وهو ما يجعل المهاجرين في حالة عزلة شبه تامة في عرض البحر، ويضاف الى ذلك الدور المحوري لشبكات التهريب المنظمة، التي لا تتحكم في تنظيم الرحلة وتوقيتها ونقاط الإنطلاق، مقابل تكاليف مرتفعة قد تصل الى 4000–8000 يورو[48]، ما يعكس الطابع الإحترافي والمنظم لهذا المسار مقارنة بغيره. تتفاقم خطورة هذه المسار بشكل خاص بالنسبة للقاصرين غير المرافقين، أذ يعتمدون كليا على الوسطاء وشبكات التهريب، ويواجهون مخاطر الأشتغلال والعنف وسوء المعاملة، فضلا عم مخاطر الصحية والنفسية الناتجة عن طول الرحلة وظروفها القاسية. كما أن طول مدة العبور وإنعدام اليقين بشأن الوصول يجعل هذه التجربة أكثر إستنزافا مقارنة بالمسار المتوسطي، حيث لا يكون الخطر لحظيا فقط، بل يمتد على طول المدة الزمنية المخصصة للرحلة وقد ينتهي بالموت البطيء نتيجة العطش او الهلوسة الناتجة عن الإرهاق. ومن منظور تحليلي، يعكس هذا المسار ما يشير إليه بإزاحة المسارات، حيث أدي تشديد المراقبة في الطرق القصيرة نحو أوروبا الى تحويل التدفقات نحو طرق ومسارات أطول وأكثر فتكا، دون القضاء على الظاهرة. لهذا فإن العبور عير المسار الأطلسي نحو جزر الكناري لا يمثل مجرد بديل جغرافي، بل يتحول نوعيا في تجربة الهجرة نحو ما يمكن وصفه بجغرافية المخاطر القصوى، حيث تتقاطع العزلة البحرية مع ضعف الحماية وإرتفاع تكلفة العبور، مما يجعل هذه الرحلة من أكثر مراحل الهجرة

[48] United Nations High Commissioner for Refugees. 2023. *Desperate Journeys: Refugees and Migrants Arriving in Europe and at Europe's Borders*. Geneva.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

هشاشة، خاصة بالنسبة للقاصرين المغاربة غير المرافقين الذين يجدون أنفسهم في قلب منظومة تهريب عابرة لا توفر أدني شروط الأمان.

تبرز المقارنة بين المسارين المتوسطي والأطلسي أن الهجرة غير النظامية نحو إسبانيا، خاصة بالنسبة للقاصرين المغاربة غير المرافقين، لا تخضع لنمط واحد بل تتشكل وفق منطق تكيفي مع قيود المراقبة وإختلالات الجغرافيا. فبينما يتميز المسار المتوسطي بقصر المسافة سرعة العبور، إلا أنه يتسم بكثافة عالية في المخاطر الفورية المرتبطة بالغرق أو الإعتراض، مع إمكانية أكبر للتدخل والإنقاذ، ما يجعله مسارا سريع عالي الضغط، في المقابل، يعكس المسار الأطلسي نموذج الهجرة الطويلة عالية الفتك، حيث تتحول الرحلة الى تجربة ممتدة زمنيا تتراكم فيها المخاطر المرتبطة بالعزلة البحرية ونقص الموارد وضعف فرص النجاة، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الوفيات بشكل كبير مقارنة بالمتوسط. إن هذا التحول نحو المستر الأطلسي يرتبط بشكل وثيق بتشديد سياسات مراقبة الحدود في الطرق الأقصر، حيث يلا يتم الحد من الهجرة بقدر ما يعاد توجيهها نحو مسارات أكثر خطورة. كما يختلف المساران من حيث طبيعة التنظيم، إذ يظل المسار المتوسطي أقل كلفة وأكثر قابلية لتكرار المحاولة، في حين يتطلب المسار الأطلسي موارد مالية أكبر وتنظيما محكما تقوده شبكات التهريب أكثر إحترافية. وبالنسبة للقاصرين، فإن هشاشتهم تتجلى في كلا المسارين، لكنها تتفاقم في الأطلس بفعل طول الرحلة وإعتمادهم الكلي على الوسطاء. وعليه، تكشف هذه المقارنة أن إختلاف خصائص المسارات لا يعكس فقط تباينا جغرافيا، بل يعبر عن دينامية معقدة تنتجها سياسات الضبط الحدودي وتعيد من خلالها تشكيل خريطة المخاطر، حيث يتحول المهاجر من البحث عن أقصر طريق الى القبول بأخطرها في ظل غياب بدائل أمنة ومنظمة للهجرة.

2-شبكات التهريب وإستغلال القاصرين في المسارين الأطلسي والمتوسطي

لا يمكن مقاربة ظاهرة الهجرة غير النظامية للقاصرين غير المرافقين، مقاربة علمية دقيقة دون تفكيك البنية التنظيمية والوظيفية لشبكات التهريب، التي لم تعد مجرد وسائط لوجستية لتنظيم العبور، بل تحول الى منظومات إجرامية عابرة للحدود تعيد أنتاج الهشاشة وتستمر فيها ضمن ما يمكن تسميته باقتصاد الهجرة غير النظامية، فقد شهدت هذه الشبكات خلال العقد الأخيرة تحولا نوعيا على مستوى التنظيم والإشتغال، حيث تعتمد بنية عنقودية مرنة[49] .وغي هذا السياق، لا تبدأ عملية التهريب عند لحظة العبور، بل تسبقها مرحلة حاسمة من الإستقطاب الرمزي والرقمي، حيث تنشط شبكات محلية وفرعية في بلدان الأصل، مستفيدة

[49] نعني بها منهجية تسمح بتوزيع الأدوار بين فاعلين متعددين من وسطاء، منسقين، ناقلين، حراس، وممولين، دون وجود مركز قيادة واضح، ما يمنحها قدرة عالية على التكيف مع الضغوط الأمنية وإعادة الإنتشار بسرعة، ويصعب في الأن ذاته عمليات التفكيك القانوني والمتابعة القضائية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

من التحولات الرقمية، لترويج خطاب قائم على تضخيم فرص النجاح وتقليص المخاطر، عبر منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤدي الة أنتاج قرار الهجرة على تمثلات متخيلة أكتر من كونه مبنيا على معطيات واقعية.[50] وعلى نستوى الممارسة يكشف التحليل المقارن بين المسارين المتوسطي والأطلسي عن تباين في الأدوات التي تعتمدها هذه الشبكات وهو تباين تفرضه الجغرافية من جهة، وأنماط الضبط الحدودي من جهة أخرى، لكنه لا يلغى وحدة الغاية المتمثلة في تعظيم الربح عبر إستغلال القاصرين. ففي المسار المتوسطي، الذي يتسم بقصر المسافة وكثافة المراقبة الأمنية، تتجه الشبكات نحو ما يمكن توصيفه بالإستغلال العملياتي الوظيفي، حيث يتم إدماج القاصرين في قلب عملية العبور من خلال تكليفهم بقيادة القوارب أو المشاركة في تدبير الرحلة، بعد تدريب بسيط، مستغلة بذلك وضعهم القانوني الخاص داخل المنظومات التشريعية الأوروبية التي تميل الى معاملتهم كضحايا في حاجة الى حماية، وليس كفاعلين إجراميين، وبهذا المعنى، يتحول القاصرين الى أداة ضمن منظومة التهريب، يتم توظيفه للتقليل المخاطر القانونية التي قد تظل الفاعلين الرئيسيين، في ما يشبه إزاحة المسؤولية الجنائية محو الحلقة الأضعف. أما في المسار الأطلسي، الذي يتميز بإمتداد المسافات وإرتفاع المخاطر الطبيعية، فإن أنماط الإستغلال تأخذ بعدا أكثر تعقيدا وعنفا، تبدأ غالبا بإيواء القاصرين في فضاءات مغلقة على طول سواحل العبور. وفي هذا الإطار، تتلاشى الحدود المفاهيمية والقانونية بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر حيث ينتقل القاصر من وضعية الفاعل الاقتصادي الذي يدفع مبالغ مالية مقابل خدمة العبور، الى موضوع للإستغلال حيث يتم إدراجه في شبكات إنتاج غير مشروعة. ويتجلى هذا التحول في أشكال متعدد من إحتمال التعرض للعنف الجسدي والنفسي، ويعمق تبعية القاصر للشبكة، مما يجعلها فاقدا لأي هامش من الإستقلالية أو القدرة على الانسحاب. كما تبرز هذه الدينامية حدود المقاربات الأمنية الكلاسيكية، إذ أن تشديد الرقابة على نسار معين لا يؤدي الى تفكيك الشبكات، بل يدفعها الى إعادة توجيه نشاطها نحو مسارات بديلة، من المتوسط الى الأطلسي، وهو ما تؤكده التحولات الحديثة في جغرافية الهجرة نحو إسبانيا. كما يطرح هذا الوضع تحديا قانونيا معقدا يتمثل في صعوبة التمييز بين منطق تجريم الهجرة غير النظامية ومنطق حماية الضحايا، حيث إن إختزال القاصر في صفة مهاجر غر نظامي يودي الى إغفال وضعية كضحية محتملة للإتجار والإستغلال، وهو ما يخلق فراغا قانونيا تستغله الشبكات لإعادة أنتاج نشاطها وتوسيع نطاقه. وعليه، فإن فهم ظاهرة هجرة القاصرين غير المرافقين تقتضي اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد، تتجاوز البعد

[50] مازوز سلوى، الهجرة غير النظامية للقاصرين غير المرافقين بين التمثل وواقع الإندماج حالة جماعة فم أودي، مجلة أطلنتس الدولية، العدد 47، سنة 2025

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الأمني نحو إدماج الأبعاد الاجتماعية والقانونية والحقوقية، مع إعادة تموقع القاصر في قلب التحليل بإعتباره فاعلا هشا داخل منظومة إستغلال عابرة للحدود، لا مجرد مهاجر يسعى الى عبور.

المحور الثالث: أوضاع القاصرين بعد الوصول وافاق الحماية والإندماج

لا تنتهي رحلة المخاطر التي يخوضها القاصر غير النظامي بمجرد ملامسة اليابسة في الضفة الشمالية للمتوسط أو الوصول الى جزر الكناري، بل تدخل طورا جديدا أكثر تعقيدا داخل فضاء الإستقبال الأوروبي، حيث تتقاطع رهانات الضبط الأمني مع مقتضيات الحماية الحقوقية. ففي لحظة الوصول، يدمج القاصر ضمن منظومات الإستقبال المؤقتة "مراكز الإيواء الأولى، التي تمثل فضاءا إنتقاليا بين وضعية العبر غير النظامي ووضعية الإعتراف القانوني، غير أن هذه المرحلة غالبا ما تتسم بالغموض والبطء الإجرائي. وتبرز هنا إشكالية تحديد السن بإعتباره نقطة مفصلية في مسار القاصر، إذ تعتمد السلطات على إختبارت طبية لتقدير العمر كفحوصات العظام او الأسنان، وهي أدوات تثير الجدل العلمي والحقوقي بسبب هامش الخطأ الذي قد يصل الى سنتين، وما يترتب عن ذلك من تصنيف تعسفي للقاصر ضمن فئة البالغين، بما يعنيه ذلك من فقدان الحماية القانونية والإدماج في منظومة احتجاز أو ترحيل لا تراعي خصوصيته كطفل. وفي السياق نفسه، يواجه القاصر إشكالية التأخر في تعيين وصي قانوني، نتيجة الضغط على الأجهزة الإدارية والإجتماعية في دول الإستقبال، وهو ما يدخله في حالة فراغ مؤسساتي تعيق ولوجه الفعلي الى التعليم أو التكوين المهني، وتؤخر إندماجه، بل وتحد من قدرته على الدفاع عن حقوقه داخل المساطر القانونية. ورغم أن الإطار القانوني الدولي، وخاصة إتفاقية حقوق الطفل 1989، ينص على أولوية المصلحة الفضلى للطفل وضمان حمايته بغض النظر عن وضعيته الإدارية، فإن تفعيل هذه المبادئ يصطدم بإكراهات سياسية وميدانية متعددة، من أبرزها تنامي سياسات الردع والهجرة الانتقائية داخل الإتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تبرز إتفاقيات إعادة القبول كألية قانون تستخدم لإعادة القاصرين الى بلدانهم الأصلية تحت مبرر لم الشمل الأسري، غير أن هذه العملية تظل معقدة ومثيرة للجدل، لكونها تفترض وجود بيئة استقبال أمنة ومستقرة في بلد المنشأ، وهو شرط لا يتحقق دائما، مما يطرح إشكالا أخلاقيا وقانونيا حول مدى إحترام مبدأ المصلحة الفضلى للطفل. كما تكشف التقارير الميدانية عن ظاهرة إختفاء القاصرين من مراكز الإستقبال، حيث يغادر الاف هذه المراكز بشكل طوعي أو قسري هربا من طول الإجراءات الإدارية أو خوفا من الترحيل، ليدخلو مجددا في دوامة الهشاشة، ويصبحوا عرضة للإستغلال داخل شبكات العمل غير المهيكل أو الجريمة المنظمة داخل الفضاء الأوروبي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1- التحديات الاجتماعية والنفسية بعد الوصول

تعتمد إسبانيا في تدبير أوضاع القاصرين المهاجرين غير المصحوبين على نموذج لامركزي يجعل من الأقاليم ذاتية الحكم الفاعل الرئيس في مجال حماية الطفولة، بينما تحتفظ الدولة المركزية بصلاحيات مراقبة الحدود وسياسات الهجرة واللجوء. ويعني ذلك أن كل إقليم يتولى، بصورة شبه مستقلة، استقبال القاصرين وإيواءهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والقانونية لهم، وفق إمكاناته البشرية والمالية والمؤسساتية. وقد أفضى هذا التوزيع للاختصاصات إلى تفاوتات واضحة بين الأقاليم الإسبانية؛ يتوفر على شبكات استقبال أكثر تنظيماً وآليات أدق للتتبع والإحصاء، في حين تعاني أقاليم أخرى، خصوصاً جزر الكناري وسبتة ومليلية، من ضغط شديد على البنيات الاستقبالية بسبب كثافة الوافدين وضعف الموارد المتاحة .ويقوم نظام الرعاية الإسباني على ثلاثة مستويات مترابطة. يتمثل المستوى الأول في "موارد الطوارئ" أو مراكز الاستقبال الأولي، وهي فضاءات مؤقتة يُنقل إليها القاصر فور وصوله من أجل تسجيل هويته، وتقييم سنه، والكشف عن وضعيته الصحية والنفسية والقانونية. غير أن هذه المرحلة كثيراً ما تتحول إلى وضعية انتظار طويلة بسبب الاكتظاظ، خصوصاً في جزر الكناري، حيث تتجاوز أعداد القاصرين القدرة الاستيعابية للمراكز. أما المستوى الثاني فيتجسد في الموارد السكنية التقليدية، أي مراكز الإقامة الجماعية التي توفر الإيواء اليومي، والتعليم، والمتابعة الاجتماعية والنفسية. وتختلف جودة هذه المراكز من إقليم إلى آخر بحسب التمويل وعدد الأطر المتخصصة. ثم يأتي المستوى الثالث، وهو موارد الانتقال إلى الاستقلالية، ويخص القاصرين الذين يقتربون من سن الرشد، حيث يُفترض أن يحصلوا على تكوين مهني، ومواكبة إدارية، ودعم للاندماج في سوق العمل والسكن المستقل، بهدف تجنب انتقالهم مباشرة من وضعية الحماية إلى الهشاشة الاجتماعية .ورغم هذا البناء المؤسساتي، فإن النظام الإسباني يعاني من اختلالات بنيوية عميقة تحد من فعاليته. فمن جهة، ما تزال الممارسات الحدودية تسمح، في بعض الحالات، بإرجاع القاصرين أو صدّهم عند نقاط العبور دون القيام بتقييم فردي شامل لوضعهم أو التحقق من حاجتهم المحتملة إلى الحماية الدولية، وهو ما يتعارض مع مبدأ "المصلحة الفضلى للطفل". ومن جهة ثانية، تثير إجراءات تحديد السن إشكالات كبيرة، إذ قد يُعلن بعض القاصرين بالغين بناءً على تقديرات سريعة أو اختبارات طبية مثيرة للجدل، دون ضمان حقهم في الاستعانة بمحامٍ أو الطعن في القرار. ويترتب عن هذا التصنيف الخاطئ حرمانهم من الولوج إلى نظام حماية الطفولة، وإحالتهم مباشرة إلى مراكز الكبار أو إلى مساطر الترحيل. وقد أظهرت تقارير حديثة أن عدداً معتبراً من القاصرين الذين وصلوا إلى جزر الكناري سُجلوا في البداية كراشدين، قبل أن يُعاد الاعتراف لاحقاً بكونهم أطفالاً بعد تدخل جمعيات أو محامين .كما يبرز خلل آخر يتمثل في ضعف التنسيق بين نظام حماية الطفولة ونظام اللجوء. فعلى الرغم من أن نسبة مهمة من القاصرين الوافدين

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

قد تكون في حاجة إلى حماية دولية بسبب الحروب أو الاضطهاد أو الاتجار بالبشر، فإنهم غالباً ما يُعاملون فقط باعتبارهم "قاصرين أجانب غير مصحوبين"، دون توجيههم تلقائياً إلى مسطرة اللجوء. وقد بينت مقابلات أجرتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع مئات القاصرين في جزر الكناري أن أكثر من نصفهم قد تتوافر لديهم مبررات جدية لطلب الحماية الدولية، غير أن نقص المعلومات القانونية، وضعف التكوين لدى العاملين، وغياب آليات إحالة واضحة، يجعل العديد منهم خارج منظومة اللجوء .وفي محاولة لمعالجة هذه الثغرات، وقعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع حكومة جزر الكناري بروتوكولاً خاصاً يهدف إلى تحسين التعرف المبكر على القاصرين المحتاجين إلى الحماية الدولية، وتوفير معلومات مبسطة لهم حول حقهم في طلب اللجوء، مع ضمان المساعدة القانونية والقضائية خلال جميع مراحل المسطرة. كما يدعو هذا البروتوكول إلى تدريب العاملين في مراكز الاستقبال على رصد مؤشرات الاضطهاد أو الاتجار أو العنف، وإلى اعتماد تقييم فردي للمصلحة الفضلى لكل طفل. غير أن نجاح هذه المبادرة يظل رهيناً بمدى قدرة مختلف الأقاليم الإسبانية على توحيد معايير التدخل وتقليص الفوارق بينها في الموارد والإحصاء والتتبع .

وعليه، فإن أزمة رعاية القاصرين غير المرافقين في إسبانيا لا ترتبط فقط بارتفاع أعداد الوافدين، بل تعكس أيضاً حدود النموذج اللامركزي نفسه، حين لا ترافقه آليات وطنية فعالة للتنسيق والتوزيع العادل للموارد. فاستمرار التفاوت بين الأقاليم، وضعف قواعد البيانات، وغياب معايير موحدة للاستقبال والتقييم، كلها عوامل تجعل حماية هؤلاء القاصرين رهينة بالمجال الذي يصلون إليه أكثر من ارتباطها بحقوقهم القانونية والإنسانية. وقد دفعت هذه الوضعية الحكومة الإسبانية خلال 2025 إلى التفكير في آلية وطنية لإعادة توزيع القاصرين بين الأقاليم وفق معايير أكثر تضامناً وتجانساً.

2- فرص الإندماج وحدودها

يواجه القاصر مسارين رئيسيين يتسمان بطابع هش وغير مستقر. وتعلق الأول بالإدماج المؤسساتي، من خلال برنامج التعليم والتكوين اللغوي والمهني، عير أن فعاليته تظل محدودة زمنيا بسبب ما يعرف بسقف 18 سنة، حيث يفقد القاصر عند بلوغه سن الرشد صفة الحماية الخاصة، ويجد نفسه مطالبا بالإنتقال السريع الى وضعية قانوني مستقرة أي الحصول على إقامة أو عقد عمل، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل تعقيد المساطر الإدارية، مما يدفع العديد منهك الى السقوط في وضعية غير نظامية. أما المسار الثاني، فيتعلق بالإدماج السوسيو-ثقافي، حيث يصطدم القاصر بتمثلات إجتماعية سلبية مرتبطة بالهجرة غير النظامية، وبخطابات إعلامية وأمنية تكرس صورة المجاهر وهو ما ينتج عنه نوع من الوصم الاجتماعي،

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ما يعمق الشعور بالإقصاء ويؤثر سلبا على بناء الهوية الفردية للقاصر. ويضاع الى ذلك البعد النفسي، حيث يحمل العديد من هؤلاء القاصرين أثار صدمات مرتبطة بتجربة العبور (الغرق، العنف، الفقدان)، ما يجعل عملية الإدماج ليست فقط مسارا قانونيا أو تعليميا، بل أيضا مسارا علاجيا لإعادة التوازن النفسي والإجتماعي. وبناءا على ذلك، يمكن القول إن مرحلة ما بعد الوصول لا تمثل نهاية لمسار المخاطر، بل إنتقالا الى شكل أخر من التحديات البنيوية التي تعكس حدود سياسات الإستقبال والإدماج في أوروبا، حيث يتأرجح القاصر بين منطق الحماية الذي تفرضه المرجعيات الحقوقية، ومنطق الضبط الذي تفرضه الإعتبارات الأمنية. وهذا التوتر البنيوي يجعل من تجربة القاصرين غير المرافقين تجربة ممتدة للهشاشة، تبدأ في بلد الأصل، وتتفاقم خلال الرحلة، وتستمر بأشكال مختلفة داخل بلد المقصد، مما يستدعي أعادة التفكير في السياسات العمومية من منظور شمولي يوازن بين الأمن والحقوق، ويضع مصلحة الطفل في صلب التدخلات المؤسساتية.

يتخذ الاندماج الاجتماعي للقاصرين المهاجرين غير المصحوبين في إسبانيا طابعا متناقضا؛ فهو من جهة مسار تتيحه مؤسسات الحماية والفضاءات المجتمعية، ومن جهة أخرى تجربة يحدّ منها الإقصاء القانوني والاجتماعي والثقافي. فبمجرد إدماج القاصر داخل مراكز الرعاية، يصبح بإمكانه الاستفادة من منظومة دعم متعددة المستويات تشمل المتابعة الصحية والنفسية، والتعليم، والتأطير الاجتماعي، والتوجيه المهني. وتوفر هذه المراكز، على الأقل نظرياً، إطاراً يسمح بإعادة بناء الإحساس بالأمان بعد تجربة الهجرة العنيفة، من خلال العلاج النفسي، والمتابعة الطبية، والأنشطة اليومية التي تعيد إدخال القاصر في إيقاع حياة منتظم. كما يلعب المربون الاجتماعيون والأخصائيون النفسيون دوراً مركزياً في مساعدة القاصرين على تجاوز الصدمات المرتبطة بالرحلة، والقطيعة الأسرية، والخوف من الترحيل أو فقدان الوضع القانوني. غير أن فعالية هذه الخدمات تختلف كثيراً من إقليم إلى آخر تبعاً للموارد المتاحة وعدد المختصين داخل مراكز الاستقبال .

المبيان رقم 2: الوضعية التعليمية واللغوية للقاصرين

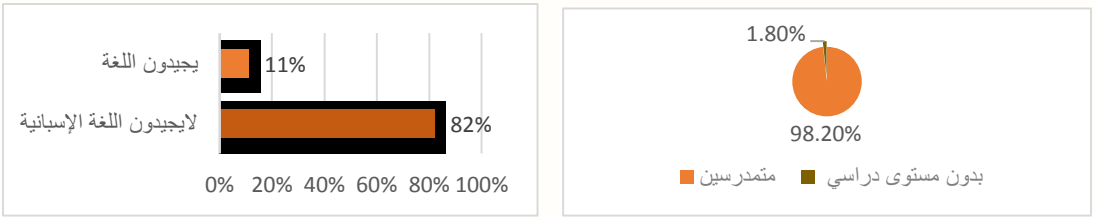

https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويمثل التعليم أحد أهم قنوات الاندماج، ليس فقط لأنه يمنح القاصرين مهارات لغوية ومهنية، بل لأنه يفتح لهم مجال الاحتكاك اليومي بالمجتمع الإسباني. فإدماجهم في المدارس أو في برامج التكوين المهني يسمح بتعلم اللغة الإسبانية واكتساب قواعد التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع المستقبل. كما ترافقهم مؤسسات الرعاية في الانتقال التدريجي نحو الاستقلالية، عبر برامج خاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة، تتضمن التدريب المهني، والمواكبة في البحث عن عمل، وتعلم مهارات الحياة اليومية مثل تدبير السكن والميزانية والإجراءات الإدارية. وقد ساهم تعديل قانون الأجانب سنة 2021 في تحسين هذا المسار نسبياً، بعدما أصبح للقاصرين ابتداءً من سن 16 عاماً حق قانوني في العمل، وهو ما انعكس على ارتفاع نسبة الشباب القاصرين أو السابقين الذين تمكنوا من الاندماج في سوق الشغل النظامي. ففي نهاية سنة 2024 بلغ نحو 60% من الشباب بين 16 و23 سنة الحاصلين على تصاريح إقامة مساهمين فعلياً في نظام الضمان الاجتماعي الإسباني، بعدما كانت نسبتهم لا تتجاوز 27% سنة 2021 [51].ولا يقتصر الاندماج على المدرسة والعمل، بل يمتد أيضاً إلى الفضاءات غير الرسمية التي تسمح ببناء الإحساس بالانتماء. فالمشاركة في الأندية الرياضية والأنشطة الثقافية والرحلات الجماعية تُعد من أكثر الوسائل فاعلية في كسر العزلة وإقامة روابط مع أقران إسبان أو مهاجرين آخرين. وتُظهر العديد من الشهادات أن فرق كرة القدم، والأنشطة الفنية، والجمعيات المحلية تؤدي دورا علاجيا بقدر ما تؤدي دورا إدماجيا، لأنها تمنح القاصر شعوراً بالقبول وتخفف من القلق المرتبط بالغربة. كما تكتسي التكنولوجيا أهمية خاصة في هذا السياق؛ إذ تسمح الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي بالحفاظ على الصلة مع الأسرة أو الأصدقاء في بلد الأصل، وهو ما يخفف من الإحساس بالفقد والوحدة، ويمنح القاصرين نوعا من الاستمرارية النفسية بين محيطهم القديم والجديد .غير أن هذه الإمكانات تصطدم بعوائق هيكلية تجعل الاندماج غالبا جزئيا أو هشا. ويتمثل أول هذه العوائق في الوضع القانوني غير المستقر. فعدد كبير من القاصرين يبلغون سن الرشد دون الحصول على تصريح إقامة أو عمل دائم، كما هو مبين في المبيان أسفله

[51] Cristóbal-Narváez, P., et al. (2021). Migration risk factors and their impact on psychological distress in unaccompanied migrant minors in Spain. *El Observatorio Social, Fundación La Caixa*

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المبيان رقم: وضعية المهاجرين بإسبانيا

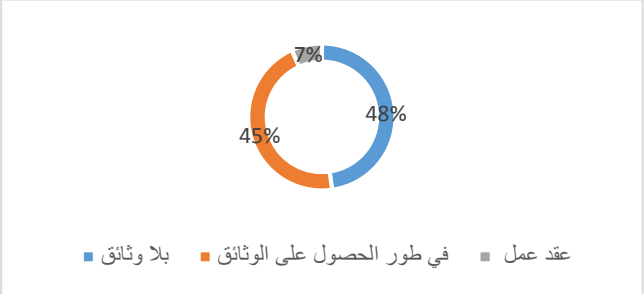

https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

الأمر الذي يحرمهم من ولوج سوق الشغل النظامي أو من كراء سكن بشكل قانوني. وبمجرد بلوغهم الثامنة عشرة، يفقدون وضعية الحماية التي كانت توفرها لهم الدولة، ويجدون أنفسهم أمام انتقال فجائي من الرعاية المؤسسية إلى ضرورة الاعتماد الكامل على الذات. وتبين الدراسات أن كثيراً منهم يدخلون هذه المرحلة دون موارد مالية، أو شبكة اجتماعية، أو تكوين كافٍ، مما يجعلهم عرضة للتشرد أو للعمل غير المهيكل. كما أن عدم توفر وثائق قانونية يدفع بعض أرباب العمل إلى استغلالهم في قطاعات منخفضة الأجر مثل الفلاحة أو البناء أو العمل الموسمي . وتتعمق هذه الهشاشة بسبب التمييز البنيوي داخل المجتمع الإسباني. فالقاصر المهاجر لا يواجه فقط صعوبات مرتبطة بوضعه الإداري، بل يصطدم أيضا بصور نمطية تربطه بالجريمة أو الخطر الاجتماعي كما ينظر للمهاجر بصفة عامة على أنه تهديد، وإجرامي ومنافس إقتصادي خصوصاً في الخطاب الإعلامي والسياسي الذي يستعمل أحياناً مصطلح "MENA" بطريقة وصمية. وقد أدى هذا الخطاب إلى تكريس أشكال من التمييز في سوق العمل والسكن، حيث يجد العديد من الشباب صعوبة في الحصول على فرصة عمل أو كراء مسكن حتى عندما يتوفرون على الوثائق القانونية. كما أن التنقل المستمر بين الأقاليم أو بين مراكز الرعاية، نتيجة الاكتظاظ أو سياسات إعادة التوزيع، يجعل من الصعب بناء صداقات مستقرة أو روابط اجتماعية طويلة الأمد. وهكذا يبقى القاصر في حالة "عبور دائم"، دون أن يشعر بانتمائه الكامل إلى أي مجال اجتماعي .وتبرز أيضاً تحديات ثقافية ولغوية معقدة. فالكثير من القاصرين يجدون أنفسهم مضطرين إلى تبني استراتيجيات مواءمة ثقافية سريعة من أجل القبول داخل المجتمع الجديد، كإخفاء بعض ملامح هويتهم أو التخلي عن لغتهم الأصلية أو عاداتهم الدينية والثقافية. غير أن هذا التكيف قد يتحول أحياناً إلى مصدر لأزمة هوية، خاصة عندما يشعر القاصر بأنه لم يعد ينتمي بالكامل إلى ثقافته الأصلية، وفي الوقت نفسه لا يُنظر إليه كجزء كامل من المجتمع الإسباني. وتشير بعض الدراسات إلى أن القاصرين يعيشون نوعاً من الهوية المزدوجة الهشة، حيث يحاولون التوفيق بين

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ثقافتين دون النجاح الكامل في أي منهما، مما يؤثر في تقديرهم لذواتهم ويزيد من شعورهم بالضياع والانفصال .وتتفاقم هذه الوضعية بسبب الصعوبات المرتبطة بالصحة النفسية. فرغم أن مراكز الرعاية توفر في كثير من الأحيان خدمات للدعم النفسي، فإن عدداً كبيراً من القاصرين لا يلجؤون إليها بسبب الوصمة المرتبطة بالعلاج النفسي داخل مجتمعاتهم الأصلية، أو بسبب الخوف من التعبير عن معاناتهم. وغالبا ما يُترجم هذا الصمت إلى أعراض طويلة الأمد مثل القلق، والأرق، والشعور بالفشل، والعزلة الاجتماعية[52]. كما أن الهوة بين التوقعات التي دفعتهم إلى الهجرة والواقع الذي يواجهونها في إسبانيا تؤدي إلى إحباط شديد. فكثير منهم كانوا يتصورون أن الوصول إلى أوروبا سيضمن لهم عملا سريعا وحياة مستقرة، لكنهم يصطدمون بعد الوصول بواقع البطالة، والبيروقراطية، والتمييز، والاعتماد الطويل على مؤسسات الرعاية.[53]وقد أظهرت دراسات ميدانية أن أغلبية واسعة من هؤلاء الشباب تعتبر أن واقعها في إسبانيا أسوأ بكثير مما كانت تتوقعه قبل الهجرة .وفي ظل هذا التناقض بين الطموحات والإمكانات، قد يلجأ بعض القاصرين إلى استراتيجيات تكيف سلبية، مثل الانسحاب من العلاقات الاجتماعية، أو ترك المدرسة، أو الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي بوصفه الوسيلة الوحيدة للبقاء. لذلك فإن الاندماج الحقيقي لا يمكن أن يتحقق عبر الرعاية المؤقتة داخل مراكز الإيواء فقط، بل يتطلب سياسة شاملة وطويلة الأمد تقوم على ثلاثة عناصر مترابطة: أولا، ضمان الاستمرارية القانونية والاجتماعية بعد بلوغ سن 18 ثانيا، مكافحة التمييز المؤسسي في العمل والسكن والتعليم؛ وثالثاً، تطوير نماذج للدعم النفسي والاجتماعي تراعي الخصوصيات الثقافية للقاصرين، بحيث تساعدهم على الاندماج دون أن تضطرهم إلى التخلي عن هوياتهم الأصلية. بذلك فقط يمكن الانتقال من منطق احتواء القاصر إلى منطق بناء مواطنته الاجتماعية داخل المجتمع الإسباني.

خاتمة

يبرز تحليل هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين نحو إسبانيا عبر المسارين المتوسطي والأطلسي أن هذه الظاهرة لم تعد مجرد سلوك فردي معزول، بل أضحت تعبيرا عن إختلالات بنيوية عميقة تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية والمجالية والأسرة مع التحولات التي تعرفها سياسات الهجرة الأوروبية. وقد أظهر المقال أن قرار الهجرة لدى القاصرين المغاربة يتشكل داخل سياق مركب يتداخل فيه البحث عن تحسين شروط العيش مع الرغبة في تحقيق الإستقلال الذاتي أو دعم السرة، فضلا عن تأثير الصور المتداولة عن النجاح في البلد المستقبل.

[52] جان كريزلهان، الهجرة من المنظور النفسي، ترجمة وإعداد سامر جميل رضوان،2020

[53] Mikolaj Stanek Sol P. Juárez Miguel Requena Editors Multidisciplinary Perspectives on Immigrant Health New Insights 2025 from Spain

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845 DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن تشديد المراقبة على المسار المتوسطي لم يؤدي الى الحد من الهجرة يقدر ما ساهم في إعادة توجيهها نحو المسار الأطلسي الأكثر خطورة في إتجاه جزر الكناري، وهو ما يؤكد أن سياسات الإغلاق الحدودي غالبا ما تحدث ما يعرف بتحويل المسارات بدل وقف التدفقات. كما تبين أن هذا المسار يستقطب في الغالب قاصرين ينحدرون من أوضاع أكثر هشاشة وموارد محدودة، الأمر الذي يزيد من تعرضهم لمخاطر الإستغلال والوفاة أثناء الرحلة، نظرا لطول المسافة البحرية وقسوة الظروف في عرض البحر. كما أظهرت المقارنة بين المسارين أن طبيعة الرحلة لا تؤثر فقط في مستوى الخطر، بل تمتد أثارها الى مرحلة ما بعد الوصول. فالقاصر الذي يصل الى جنوب إسبانيا عبر المسار المتوسطي يجد نفسه غالبا في بيئة إستقبال أقل ضغطا نسبيا، ما قيد يتيح له فرص أسرع للتوجيه والحماية، في حين يواجه الوافدون الى جزر الكناري إكتظاظا كبيرا في مراكز الإيواء وتأخيرا في إجراءات النقل أو تسوية أوضاعهم القانونية، وهو ما يحول هذه الجزر من نقطة عبور الى فضاء إقامة قسرية مؤقتة. وتؤثر هذه الظروف بدورها في المسار المستقبلي للقاصر، سواء من حيث فرص الإندماج التعليمي والمهني أو من حيث الاستقرار النفسي والإجتماعي. كما خلص هذا المقال الى أن نظام الحماية الإسباني، رغم تقده من الناحية القانونية، يواجه تحديات عملية مرتبطة بنقص الموارد والضغط المتزايد على مناطق الوصول الأولى الأمر الذي يؤدي أحيانا الى فجوة بين النص القانوني والممارسة الفعلية. ويترتب عم ذلك بروز مشكلات مثل الهروب من المراكز، أو الإنتقال غير المنظم داخل التراب الإسباني، أو الوقوع في أوضاع هشاشة جديدة.

إن هجرة القاصرين غير المرافقين لا يمكن تفسيرها بعامل واحد، بل هي نتاج تفاعل دينامي بين عومل الطرد في لد المنشأ وعوامل الجذب في بلد المقصد، إضافة الى تأثير الشبكات الاجتماعية وسياسات الضبط الحدودي. كما تبرز النتائج البحث أن مسار الهجرة ليس مجرد طريق جغرافي، بل هي دراسة منظمة للفوز بالحماية والإدماج لاحقا. وبناءا على ما سبق فإن التعامل الفعال من هذه الظاهرة يقتضي تبني مقاربة شمولية متعددة المستويات، تقوم على معالجة جذور الهجرة داخل المغرب من خلال الحد من الهشاشة الاجتماعية وتعزيز فرص الإدماج المحلي للشباب، بالتوازي مع تطوير اليات حماية أكثر تخصيصا للقاصرين في بلدان الإستقبال، وضمان توزيع عادل للمسؤولية داخل الفضاء الأوروبي، كما يستدعي الأمر تجاوز المقاربة الأمنية الصرفة نحو مقاربة إنسانية وتنموية تضع المصلحة الفضلى للطفل في صلب السياسات المعتمدة. كما تكشف هجرة القاصرين غير المرافقين نحو إسبانيا، سواء عبر المتوسط أو عبر الأطلسي، عن مفارقة أساسية مفادها أن تشديد الحدود لا يلغي الرغبة في الهجرة، بل يعيد تشكيلها في

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مسارات أكثر خطورة، مما يجعل هذه الظاهرة تحديا إنسانيا وتنمويا مشتركا يتطلب تعاونا حقيقيا بين ضفتي المتوسط، بدل الإكتفاء بإدارتها عند خطوط الوصول الأولى.

البيبليوغرافيا

الهجرة والامن الإنساني في حوض البحر الأبيض المتوسط، العدد 76 سنة 2025

كريم متقي، الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا، دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، وحدة التكوين والبحث الاسرة والطفولة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس

بلقي فطوم، الإتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، مجلة المجتمع والرياضة، العدد 1 يناير 2022

العربي بلا، هجرة القاصرين غير المصحوبين، الإشكالات وحدود الحماية، مداخلة ضمن الندوة الدولية بعنوان الهجرة والأمن الإنساني في حوض البحر الأبض المتوسط، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم الاقتصادية والإجتماعية بمراكش يومي 24 و25 ماي 2023.

سديري نبيل، التحديات الأمنية والتدابير الاستراتيجية للهجرة غير النظامية بالمغرب، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ببرلين–المانيا، الطبعة الاولى أكتوبر 2021.

سامي بلال، بحث عن التضامن الاجتماعي وأمهيته في المجتمع، تاريخ النشر 2022/03/10 أخر تحديث بتاريخ 2022/03/19.

لجنة حماية الطفل حول معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم المنشأ، التعليق العام رقم 2005/6.

الشباب والهجرة في منطقة تادلة أزيلال

الأطفال والهجرة غير الأمنة، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020

AVIS SUR LES MINEURS NON ACCOMPAGNÉS : MIEUX LES PROTÉGER ET GARANTIR LEURS DROITS 12 JUIN 2025

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Katharina VINSON, Olga PASSAMERA. Mission to Tenerife and Gran Canaria, Canary Islands (ES) 15-17 September 2025

Wafae LAHRECH.LA MIGRATION DES MINEURS MAROCAINS NON ACCOMPAGNES OU SEPARES VERS L'ESPAGNE : PHENOMENE SOCIAL AUX RETOMBEES MULTIPLES. REVUE DROIT & SOCIÉTÉ ISSN : 2737-8101.2022

Mikolaj Stanek Sol P. Juárez Miguel Requena Editors Multidisciplinary Perspectives on Immigrant Health New Insights from Spain2025

Chabier Gimeno Monterde Sofía Laíz Moreira. Mineurs qui migrent seuls et systèmes de protection de l'enfance : une approche régionale dans l'État espagnol

Cristóbal-Narváez, P., et al. (2021). Migration risk factors and their impact on psychological distress in unaccompanied migrant minors in Spain. *El Observatorio Social, Fundación La Caixa*

United Nations High Commissioner for Refugees. 2023. *Desperate Journeys: Refugees and Migrants Arriving in Europe and at Europe's Borders*. Geneva.

Christine Lazerges. Les droits des enfants migrants non accompagnés. adsp n° 111 juin 2020

Mohamed Khachani.Pourquoi les jeunes marocains émigrent-ils? Le désir de poursuivre obstinément le rêve européen s'alimente des difficultés économiques et sociales que connaissent les nouvelles générations.2004

emergency.unhcr.org

https://www.statista.com/sso/login-error?error-code=access_denied

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013